السلوك الدولي المقارن لأعضاء مجلس التعاون في الأمم المتحدة

د. عبدالله الأشعل
مستشار قانوني ـ منظمة المؤتمر الإسلامي

في يناير ١٩٨١م صدر بيان الرياض[١] في أعقاب اجتماع وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، وعمان، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة يعرب عن عزم هذه الدول على إقامة جسور للتعاون والتكامل في جميع المجالات في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي ٢٥ مايو ١٩٨١م اجتمع زعماء هذه الدول الست في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ووقعوا في أول اجتماع للمجلس الأعلى النظام الأساسي لمجلس التعاون[٢]، معلنين أن هذا اليوم هو التاريخ الرسمي لمسيرة التعاون بين دول الخليج العربية في نطاق المجلس.

وإذا كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قصد به أن يكون إطاراً لضبط إيقاع التكامل والتنسيق والتعاون في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها، فإن مسيرة التعاون بينها كانت سابقة على قيام المجلس، حيث عرفت تجارب وحدوية هامة[٣]، كما شهدت مرحلة السبعينات قيام عدد من الأجهزة والمنظمات المشتركة[٤]، رسخت بها جسور التعاون، وتقاربت في ظلها شعوب الدول الأعضاء، وفرض المناخ السياسي العام إقليمياً وعالمياً إحساساً مشتركاً بالمخاطر، وفهماً موحداً لمصادره، ومفهوماً عاماً لأمن المنطقة وشعوبها[٥].

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل السلوك الدولي لأعضاء مجلس التعاون الستة من خلال مواقفهم من قضايا لها دلالات معينة اعتماداً على سجل التصويت في الجمعية

العامة في الأمم المتحدة، وذلك للتعرف على ما إذا كان هذا السلوك قد اختلف بقيام المجلس أم إن المجلس لم يصل تأثيره بعد إلى تحقيق موقف موحد من القضايا موضع الدراسة. وبعبارة أخرى دراسة أثر قيام مجلس التعاون ـ بما يستهدفه من تنسيق المواقف بل وتوحيدها ـ على مواقف أعضائه من قضايا بعينها على أن تباين مواقف الدول الأعضاء في بعض الأحيان من هذه القضايا لا يعني بأية حال نقصاً غياباً للتشاور عنها بصدد هذه القضايا؛ إذ لا تتطلب العضوية أو أهداف المجلس أن تكون كلها نسخة مكررة، ولابد أن تترك شريحة مقبولة لظروف كل منها.

الحدود الموضوعية والزمنية للدراسة:

وقد اخترنا الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ وهي ست سنوات في مجملها، ثلاث منها سابقة على قيام المجلس، وثلاث أخرى تقريباً لاحقه على قيامه، إذا استثنينا عام ١٩٨١ عام قيام المجلس، وان كنا ندرك أن مثل هذه الدراسة لهذا الموضوع بالذات لا تزال مبكرة، حيث لم تتعد ممارسات المجلس ذات الاتجاه الموحد فترة قصيرة في عمر التجارب من هذا النوع[٦]، إلا أننا نجدها كافية لاغراض هذه الدراسة الاستطلاعية ولتكون أساساً لدراسات أعمق في نفس الاتجاه.

ودراسة السلوك الدولي لأعضاء المجلس في الأمم المتحدة بشكل مقارن تقتضي اختيار عدد من القضايا التي عرضت على الأمم المتحدة وتقديم عرض موجز لهذه القضايا، ثم تحديد موقف الدول أعضاء المجلس عند التصويت عليها من هذه القضايا مع محاولة تحليل لموقفها السياسي إلى جانب سلوكها التصويتي. وبالطبع تم استبعاد القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي حيث أن موقف دول المجلس أمر مفروغ منه، كما تم استبعاد القضايا التي أجيزت بدون تصويت، أو بتوافق الآراء، وكذلك القضايا التي كان فيها لدول المجلس موقف متشابه، أو التي لابد أن يتوافق فيها موقفها مثل إعلان المحيط الهندي منطقة سلام أو التي بدأت وانتهت قبل قيام مجلس التعاون مثل مشكلة روديسيا. وقد تم اختيار ثلاث من القضايا التي عرضت على الأمم المتحدة قبل قيام مجلس التعاون، ولا تزال مستمرة بعد قيامه، كما أنها قضايا خلافية إلى حد بعيد. وهذه القضايا الثلاث هي: المشكلة القبرصية، ومشكلة الصحراء الغربية، ومشكلة تيمور الشرقية. وهذه القضايا الثلاثة تتعقد فيها الاعتبارات السياسية المعروفة في السياسات الإسلامية، والعربية.

المجلس بين التنسيق والوحدة في المرحلة الراهنة :

الواقع أن التنسيق بين المواقف السياسية في القضايا العالمية بين أعضاء المجلس، ثم تخطى ذلك التنسيق إلى مرحلة وحدة جهاز السياسة الخارجية، ووحدة بعثات تنفيذها سوف يقتضي وحدة المنطلقات وأنماط التفكير السياسي في أجهزة اتخاذ القرار في تلك الدول، ويوم يتحقق ذلك نكون بازاء دولة مركبة ذات طابع اتحادي، وهو أمل لم يخف الأمين العام للمجلس أنهم يسعون إلى تحقيقه[٧]، كما أننا أشرنا في دراسة سابقة[٨]، إلى أن الطريق ليس صعباً للمضي في ذلك. ولكن المجلس يمر في الوقت الراهن بتأثير واضح من تطور الحرب العراقية الإيرانية خاصة منذ مايو ١٩٨٤ وضرب إيران للناقلات السعودية والكويتية، بمرحلة وسط أدنى من الهدف النهائي المنشود، وأبعد شوطاً في مضمار التنسيق، وهي مرحلة الموقف الموحد المعبر عنه بشكل جماعي سياسياً وتنظيمياً. ولذلك كانت الأمثلة الظاهرة لهذه المرحلة متصلة بالحرب العراقية الإيرانية، وبانتقال موقف دول المجلس بشكل صريح نحو إدانة إيران وتشجيع موقف العراق الداعي لوقف الحرب سلمياً على الأقل منذ الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العربية في بغداد في مارس ١٩٨٤[٩].

ومن أهم الأمثلة التي تصور بوضوح معالم هذه المرحلة نذكر تحرك دول المجلس بشكل جماعي على أثر ضرب الناقلات السعودية والكويتية في مايو ١٩٨٤[١٠] سواء بصدد طلب انعقاد مجلس الأمن الذي قدمته الدول الست جماعة وفرادى إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، أو بصدد عرضهم للقضية في مناقشات المجلس، وأخيراً بصدد الجهد الدبلوماسي المكثف الذي نجح في استصدار قرار المجلس في هذا الصدد بإدانة العمل الإيراني.

غير أن أحدث هذه الأمثلة لا يقصر اهتمامه على الحرب العراقية الإيرانية، بل يبدى اهتماماً بكافة القضايا العربية المحورية، ونعني بذلك اجتماع وزراء خارجية دول المجلس الست بوزير الخارجية الأمريكي خلال وجودهم في نيويورك في سبتمبر ١٩٨٤ لحضور الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أنابوا عنهم وزير خارجية الكويت في التحدث باسمهم مع الوزير الأمريكي حول تصورهم واهتماماتهم التي اتفقوا عليها[١١]. وإذا أردنا أمثلة أخرى خارج النطاق الزمني والموضوعي للدراسة

مما له دلالته في موضوعنا، لكان أبرزها سعي وزراء خارجية دول المجلس لدى الولايات المتحدة من أجل حثها على عدم استخدام الفيتو على مشروع قرار قدمته تونس لمجلس الأمن يدين إسرائيل لغارتها عليها.

ويمكن القول أن عدداً من القضايا الهامة يتم التنسيق بشأنها بين الأعضاء وان كان الإعلان عن مواقفهم منها يتم بشكل فردي، ومن أمثلة ذلك التعليق المتشابه للدول الأعضاء (عدا عمان) على قرار الأردن بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر، حيث أكدت هذه الدول في ١٩٨٤/٩/٣٠ على أهمية دور مصر وسياستها العربية، مثلما أكدت أهمية تقرير هذا الموضوع في إطار عربي جماعي.

وقد يكون من المفيد أن نقدم شيئاً عن علاقة دول مجلس التعاون بالأمم المتحدة، ثم نقدم تحليلاً للمواقف المقارنة لدول المجلس في القضايا الثلاث السالف الإشارة إليها، وخلال الفترة الزمنية السالف تحديدها، وذلك في أربعة مباحث متتالية:

المبحث الأول: أعضاء مجلس التعاون والأمم المتحدة

المملكة العربية السعودية هي العضو الوحيد في المجلس الذي كان مستقلاً وقت إنشاء الأمم المتحدة واشترك في المؤتمر التأسيسي للمنظمة الدولية في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥[١٢].

وقد استقلت الكويت عام ١٩٦١ ولكنها لم تتمكن من الانضمام إلى الأمم المتحدة إلا في ٢٤ مايو ١٩٦٣ بعد تولي حزب البعث الحكم في بغداد وانتهاء مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت للعراق، وتخلي الاتحاد السوفييتي عن معارضته لطلب الانضمام الكويتي[١٣].

أما الإمارات العربية الأخرى بما في ذلك عمان فقد انضمت إلى الأمم المتحدة عقب استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٧١[١٤].

ومما يذكر أن الدول الست قد أعلنت في مناسبات مختلفة وخاصة خلال جلسات الجمعية العامة تمسكها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها لمبادئه، وعزمها على دعم المنظمة العالمية شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم الثالث.

وبالإضافة إلى مشاركة دول الخليج دول العالم الثالث الاهتمام بالأمم المتحدة[١٥]، فإن المنظمة العالمية قد عنيت بقضايا هذه الدول على وجه الخصوص، ونذكر منها توسط الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٦١ في النزاع حول البوريمي بين السعودية وبريطانيا، وقضية البحرين حين جددت إيران دعواها عليها منذ إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج في ١٦ يناير ١٩٦٨، وحيث كان لبعثة تقصي الحقائق الدولية التي أرسلتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ دور هام في إعلان استقلال البحرين ودعم حقها في تقرير مصيرها[١٦].

والدول الست أعضاء في كافة الوكالات المتخصصة، وتبدي حماساً ظاهراً لأنشطة هذه الوكالات.

وتبلغ نسبة مساهمات الدول الأعضاء في مجلس التعاون في ميزانية الأمم المتحدة للأعوام ٨٣/٨٥ (١,٣٢٪)[١٧]، وهي نفس النسبة التي تساهم بها جمهورية أوكرانيا السوفيتية[١٨]، والمعروف أن نسبة مساهمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بخلاف أوكرانيا هي ١٠,٥٤٪ وقد انتخبت بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون لعضوية بعض الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، حيث كانت الكويت عضواً في مجلس الأمن لمدة عام من ١٩٧٩/١/١ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١[١٩] وعضواً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة عامين ١٩٨١/٧٩[٢٠]، وكانت دولة الإمارات العربية عضواً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة عامين من ١٩٧٩/١/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١[٢١]، وعضواً لمدة عامين ١٩٨٢/٨٠ في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كذلك انتخبت السعودية في نفس المجلس ولنفس المدة[٢٢]. وقد أنتخبت عمان والبحرين لمقعد نائب رئيس الجمعية العامة في الدورة الخامسة والثلاثين. وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة انتخبت قطر لرئاسة اللجنة الرابعة (الخاصة بتصفية الاستعمار)[٢٣]، كما انتخبت قطر لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات (من يناير ٨٢ حتى ديسمبر ١٩٨٤) وفي نفس الدورة انتخبت عمان لعضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٥٨ عضواً) لمدة ثلاث سنوات (من يناير ٨٢ حتى ديسمبر ١٩٨٤). وفي الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة انتخبت كل من الكويت وقطر لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة، كما تولى أحد أعضاء الوفد الكويتي منصب رئيس اللجنة الثالثة (الخاصة بالمسائل الاجتماعية والثقافية

والإنسانية)[٢٤]. وفي نفس الدورة انتخبت السعودية عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في أول يناير ١٩٨٣[٢٥]، كما أعيد انتخاب السعودية عضواً لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة لمدة أخرى (٣ سنوات تبدأ في ١/١/١٩٨٣)، بينما انتهت مدة دول الإمارات ولم يجدد انتخابها[٢٦] أما في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة فلم يحصل سوى السعودية على مقعد مقرر اللجنة السادسة (القانونية). وتم انتخاب الكويت عضواً لاحد المقاعد التسعة عشر بمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٨٤[٢٧]. ومما يذكر أن الإمارات العربية كانت قد انتخبت عضواً بمجلس الغذاء العالمي لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١/١٢/١٩٨٥، وخلفت مصر في عضوية مجلس الأمن من ١/١/١٩٨٦. كذلك يذكر أنه في الدورة التاسعة والثلاثين[٢٨] انتخبت البحرين لأحد مناصب نواب رئيس الجمعية العامة، كما انتخبت عمان نائباً لرئيس اللجنة السياسية الخاصة.

هذه نبذة موجزة جداً عن طرف من علاقة الدول الأعضاء في مجلس التعاون بالأمم المتحدة ولا نعتقد أن المقام يتسع هنا لتناول كل صور العلاقة بين الجانبين، أو نشاطات هذه الدول في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، أو نشاطات ومشروعات أسرة الأمم المتحدة في هذه الدول، ويكفي فقط أن نشير إلى الدور المؤثر الذي تقوم به هذه الدول في المنظمات المالية والإنسانية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، ودورها في برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ولحماية ورعاية الطفولة من خلال اليونيسيف.

المبحث الثاني: المشكلة القبرصية وموقف دول مجلس التعاون في الأمم المتحدة

بدأت المشكلة القبرصية منذ استقلال قبرص عام ١٩٦٠ أي قبل استقلال معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون، حيث ثار الشقاق والصراع الطائفي بين القبارصة الأتراك الذين يشكلون حوالي خمس العدد الإجمالي للسكان، وبين القبارصة اليونانيين. وقد مرت المشكلة القبرصية بمراحل ثلاث: الأولى من ٦٣ ـ ١٩٧٤ في هذه المرحلة

كانت الجزيرة جمهورية مستقلة غير منحازة يسودها هذا التيار ضد تيار يطلب بضم الجزيرة إلى اليونان في اتحاد وأطلق على هذا التيار حركة ENOSIS التي تزعمها الجنرال جريفاس[٢٩].

وكانت الأمم المتحدة قد أرسلت قوات لحفظ السلام في الجزيرة على أثر الاضطرابات الطائفية عام ١٩٦٣، ولا تزال القوات والمشكلة في إطار الأمم المتحدة حتى الآن.

وبدأت المرحلة الثانية عام ١٩٧٤ عندما انتهزت تركيا فرصة قيام انقلاب ضد الأسقف مكاريوس في قبرص بترتيب مع العسكريين الذين تولوا السلطة في أثينا عام ١٩٦٧، واحتلت جزءاً من جزيرة قبرص دخلت بالمشكلة إلى آفاق جديدة معقدة حيث بذلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة جهودها لتسوية هذه المشكلة على أساس الحوار بين الطائفتين التركية واليونانية، وبحيث يؤدي هذا الحوار إلى صيغة تتعايش في إطارها الطائفتان في الجزيرة.

وقد أدت هذه المشكلة إلى توترات حادة في العلاقات التركية اليونانية مثلما أدت إلى توترات مماثلة في العلاقات بين كل من تركيا واليونان من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى، كما ظلت المشكلة حتى الآن من مصادر الضعف والقلق في الجناح الجنوبي لحلف الأطلنطي.

ثم دخلت المشكلة مرحلة جديدة عام ١٩٧٥ عندما بدأت جهود التسوية تتجه إلى طريق مسدود إذ أصرت الطائفة التركية على أنها ليست أقلية، وإنما هي شريك مساو مع الطائفة اليونانية، وأن التسوية لابد أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، ومن ثم أعلنت الطائفة التركية عزمها على الاستقلال من طرف واحد. غير أنه في عام ١٩٨٣ أعلنت الطائفة التركية بزعامة رؤوف دنكتاش قيام جمهورية قبرص الإسلامية الفيدرالية في الجزء الشمالي من الجزيرة، وأعقب ذلك اعتراف تركيا الفوري بالدولة الجديدة وتبادل السفراء معها، ولكن هذه الخطوة ووجهت بمعارضة شديدة واستنكار واضح من جانب الأمم المتحدة، ودول العالم الأخرى[٣٠].

وتتضح أهمية هذا التطور لموضوع دراستنا في أن تركيا قد طرحت الموضوع في الإطار الإسلامي على أساس أنه قضية إسلامية وحصلت على موقف مرض وان لم يكن

حاسماً من منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد[٣١]، في وقت ركزت فيه تركيا في توجهاتها الخارجية على المجال الإسلامي لاعتبارات مختلفة بعضها داخلي، وبعضها متعلق بمصالح تركيا الخارجية الاقتصادية والسياسية. وهكذا دخلت تركيا واليونان في تنافس دبلوماسي شديد في العالم الإسلامي والعربي بصدد المشكلة القبرصية حيث تهدف تركيا إلى كسب الاعتراف الإسلامي بالدولة الجديدة أو على الأقل توجيه التأييد الإسلامي لمطلب الطائفة التركية الإسلامية ليكون ورقة هامة في جهود التسوية لصالح هذه الطائفة. أما اليونان فانها تأمل ان تستثمر موقفها المؤيد للقضايا العربية في إقناع العالم الإسلامي والعربي بمعطيات القضية من وجهة النظر اليونانية. وفي ضوء هذا العرض لمراحل المشكلة القبرصية نعرض فيمايلي السلوك التصويتي لأعضاء مجلس التعاون إزاء عرض المشكلة وفق مراحلها المختلفة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ آخذين في الاعتبار ان التطور الأخير قد عالجه مجلس الأمن في حينه على نحو ما سبقت الإشارة إليه في الهوامش، وان كان الموضوع لا يزال قيد اهتمام الأمم المتحدة حتى كتابة هذه السطور. وقد عالجت الجمعية العامة المشكلة في دورتين فقط، بينما تولى مجلس الأمن المشكلة كلما جد جديد فيها. ونعرض فيمايلي للدورتين اللتين عرضت فيهما المشكلة القبرصية.

(أ) المشكلة القبرصية أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة في الفترة من ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ حتى ٢٩ يناير ١٩٧٩ :

اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٣٣/١٥ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٩ في الاجتماع رقم ٤٩ وصدر القرار بأغلبية ١١٠ أصوات ضد أربعة أصوات وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت[٣٢]. ويؤكد القرار على موقف الأمم المتحدة من المشكلة منذ الاحتلال التركي لها عام ١٩٧٤ ويكرر نقاط هذا الموقف في ضرورة سحب القوات الأجنبية من الجزيرة، وتشجيع المحادثات الطائفية، واعتبار استمرار الوضع في قبرص تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والتأكيد على سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية وسياستها غير المنحازة وعدم التدخل في شئونها الداخلية. وقد أشار القرار بشكل خاص إلى موقف الأمم المتحدة من إعلان الطائفة التركية على عزمها على الاستقلال من جانب واحد إذ يؤكد على معارضة المنظمة لكافة الأعمال التي تتخذ من جانب واحد لتغيير الترتيب السكاني للجزيرة. ويكلف القرار الأمين العام بالاستمرار في مساعيه الحميدة لدعم

المحادثات الطائفية ويطالب الأطراف المعنية بالإمتناع عن أي عمل منفرد من شأنه أن يؤتى تأثيراً معاكساً لاحتمالات التسوية الدائمة والعادلة للمشكلة بالطرق السلمية، كما يطالب بالتعاون مع الأمين العام في مهمته ويوصي مجلس الأمن بالنظر خلال مدة معينة في تنفيذ القرارات الخاصة بالمشكلة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لكفالة التنفيذ.

وقد لوحظ عند التصويت على هذا القرار أن الدول الأربع التي عارضته، رغم أنه لم ينص على تركيا بالاسم، هي دول إسلامية وهي باكستان وإيران والسعودية بالإضافة إلى تركيا. ومن الواضح أن تصويت هذه الدول المعارض للقرار لابد أن يفسر في إطار إسلامي وسياسي في وقت واحد، وان كان الاعتبار الإسلامي أوضح من الاعتبار السياسي في حالة السعودية وباكستان. وهكذا انقسم موقف الدول الست ـ التي شكلت فيما بعد مجلس التعاون ـ من التصويت على هذا القرار. فقد امتنعت قطر عن التصويت ضمن ٢٢ دولة ممتنعة، بينما تغيبت عن حضور الجلسة التي تم فيها التصويت كل من الكويت والبحرين، أما عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة فقد أيدت القرار[٣٣]. ومما لاشك فيه أن موقف تركيا واليونان من عناصر القضية العربية كان يحسب أيضا ضمن الاعتبارات السياسية التي تكيف موقف الدول العربية الإسلامية من المشكلة القبرصية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تركيا قد وافقت عام ١٩٧٨ على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقره بينما كانت المحاولات لا تزال تبذل لاقناع اليونان باتخاذ خطوة مماثلة في ظل حكومة حزب الديمقراطية الجديدة بزعامة قسطنطين كرامنليس. كذلك جاء التصويت على هذا القرار في وقت كانت مصر وقعت بالفعل فيه على اتفاقيتي كامب ديفيد، ولابد أن حساب مواقف الدول العربية والإسلامية من الاتفاقية كانت من عوامل تأييد أحد طرفي المشكلة القبرصية من هذا التطور. وقد تفيد الإشارة في هذا الصدد إلى تطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية والإسلامية، وبين كل من اليونان وتركيا. كذلك كانت اليونان وقبرص في محاولة منهما للتأثير على مواقف الدول العربية ـ تذكر هذه الدول بصداقتهما التقليدية معها، وتماثل ظروفهم مع الدولة العثمانية، وإبراز التماثل بين المشكلتين القبرصية والفلسطينية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاتجاه الغالب في المنظمة الدولية يؤيد الموقف اليوناني، لعلمنا مغزى الموقف الذي تتخذه الدولة المعارضة للقرار، إذ هو موقف ديناميكي فرضته اعتبارات قوية حتى يقف ضد الاتجاه العام، وذلك لصالح تركيا رغم أن هذا الموقف

بذاته لن يؤثر على صدور القرار الذي يحظى بالفعل بالأغلبية المطلوبة.

ولذلك يمكننا تفسير مواقف الامتناع عن التصويت وكذلك التغيب عن حضور جلسة التصويت على أنه موقف محايد أقرب إلى تأييد الموقف التركي أو على الأقل لعدم إغضاب تركيا.

(ب) المشكلة القبرصية أمام الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في الفترة من ١٨ سبتمبر ١٩٧٩ حتى ٧ يناير ١٩٨٠:

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٤/٣٠ في ١٩٧٩/١١/٢٠ الاجتماع رقم ٧٤، بأغلبية ٩٩ صوتاً ضد خمسة أصوات وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت(٣٤). ويتضمن القرار التأكيد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ويجدد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول المشكلة القبرصية ويرحب بالاتفاق ذي النقاط العشر الذي توصلت إليه الطائفتان في ١٩ مايو ١٩٧٩ كما يكرر الموقف التقليدي للمنظمة الدولية من المشكلة بصدد عدم تنفيذ قراراتها واستمرار المشكلة الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين ورفضها للأعمال المنفردة التي تؤدي إلى تغيير الطابع الديموغرافي لقبرص ثم تأكيده على الحاجة إلى تسوية المشكلة بالطرق السلمية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة في هذا الشأن، ومؤكداً على سيادة قبرص وسلامتها إقليمياً وإستقلالها، ويطالب بسحب القوات الأجنبية والوجود العسكري الأجنبي من قبرص فوراً واحترام حقوق الإنسان وعودة الفارين واستئناف المحادثات الطائفية تحت إشراف الأمين العام. ويرحب هذا القرار باقتراح يقضي بنزع السلاح في قبرص نزعاً تاماً.

كذلك يرخص القرار لرئيس الجمعية العامة بأن يعين لجنة مؤقتة لا يتجاوز أعضاؤها سبع دول، إذا ما قرر الأمين العام أنه أخفق في إنجاز أي تقدم في المحادثات الطائفية. وتقوم هذه اللجنة المؤقتة بالتنسيق مع الأمين العام والتوصية بخطوات دفع عملية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول قبرص. ويلاحظ على هذا القرار أنه يؤيد عدداً من المقترحات الجديدة أهمها عقد مؤتمر دولي لتسوية المشكلة وهو أمر خلافي بين أطرافها والأطراف الفاعلة الأخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ويذكر أن هذا الاقتراح كانت تطالب به اليونان وقبرص ويؤيده الاتحاد السوفييتي بينما تعارضه تركيا والولايات المتحدة.

والنقطة الثانية هي نزع سلاح قبرص وهي نقطة خلافية أيضاً، وأما النقطة الثالثة الخلافية فهي فكرة إنشاء لجنة مؤقتة لمتابعة المحادثات الطائفية، والقرار في إجماله يعكس اهتماماً متزايداً لتسوية المشكلة القبرصية، فضلاً عن تأكيده على نقاط لصالح قبرص واليونان مثل انسحاب القوات الأجنبية وعدم اتخاذ إجراءات انفرادية لتغيير الطابع الديموغرافي للجزيرة إشارة إلى الإجراء الخاص لإعلان الاستقلال من طرف واحد.

لهذه الأسباب مجتمعة صار الفرق شديداً بين مصلحة اليونان ومصلحة تركيا في هذا القرار، ولذلك اختلفت مواقف دول مجلس التعاون إزاء هذا القرار، كما ان نتيجة التصويت العام قد عكست نسبة عالية من التشتت بين مواقف الدول الأعضاء. إذ بلغ عدد الممتنعين عن التصويت ٣٥ دولة. وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف في موقف دول مجلس التعاون كان في إطار الاتفاق على عدم تأييد القرار، ومن ثم تفاوتت درجات عدم التأييد. فبينما عارضته السعودية صراحة ضمن الدول الخمس التي اعترضت على القرار[٣٥]، امتنعت عن التصويت كل من عمان وقطر ودولة الإمارات العربية. أما البحرين والكويت فقد تغيبتا عن جلسة التصويت. كذلك تجدر الإشارة إلى أن موقف دول مجلس التعاون جميعاً من الناحية الفعلية بشأن قبرص يلتقي في الواقع مع قرارات الجمعية العامة ولكن يبدو أن موقفها التصويتي أمر تحكمه اعتبارات المجاملة تجاه تركيا أكثر من كونه معارضة لمضمون القرار ذاته. فنلاحظ أنه عند التصويت على القرار ٣٣/١٧٢ في ١٩٧٨/١٢/٢٠ الذي اتخذته الجمعية في الاجتماع رقم ٩٠[٣٦] تفرقت مواقف الدول بشدة حيث بلغ عدد الموافقين ٦٩ في مقابل ٥٥ دولة ممتنعة عن التصويت واعتراض ست دول على القرار الذي يعالج مشكلة الأشخاص المفقودين في قبرص، ويحث على إنشاء جهاز للبحث عنهم يرأسه ممثل الأمين العام بالتعاون مع الصليب الأحمر. فقد عارضت السعودية هذا القرار بينما امتنعت كل من قطر وعمان عن التصويت، ولكن البحرين والكويت لم يشتركا في التصويت، في الوقت الذي وافقت فيه دولة الإمارات العربية وحدها على هذا القرار. فكأن دول المجلس قد غطت مواقفها أنماط التصويت الأربعة المطروحة وهي الموافقة والمعارضة والامتناع عن التصويت والتغيب. ولا يمكن القول أن أحداً يعارض هذا القرار الإنساني في جوهره رغم مابدأ من تشتت واضح في أنماط التصويت على هذا القرار.

ولم تعرض المشكلة القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين، حيث كان الأمين

العام يكتفي بإحاطة الجمعية بمحاولات تسوية المشكلة وتطوراتها.

غير أن إعلان الجالية التركية استقلالها من طرف واحد عام ١٩٧٥ ثم إعلانها عام ١٩٨٣م إقامة جمهورية قبرصية إسلامية في شمال قبرص واعتراف تركيا وحدها بها، وتبادل البعثات الدبلوماسية معها، قد أثار غالبية أعضاء الأمم المتحدة. فعمدت بريطانيا ـ مؤيدة من معظم أعضاء مجلس الأمن ـ إلى عرض الموضوع على المجلس الذي أدان هذه الخطوة في قراره في نوفمبر ١٩٨٣م حيث اعتبر هذا الإجراء غير قانوني على نحو ما سبقت الإشارة إليه[٣٧].

المبحث الثالث: مشكلة الصحراء الغربية

كانت منطقة الصحراء الغربية وهي تضم الساقية الحمراء ووادي الذهب وتقع بين كل من المغرب وموريتانيا والجزائر، تقع منذ القرن التاسع عشر تحت الاحتلال الأسباني. وفي نوفمبر عام ١٩٧٥ وقعت كل من أسبانيا والمغرب وموريتانيا اتفاقية مدريد التي تقرر بموجبها إنهاء الاحتلال الأسباني من منطقة الصحراء التي كانت تعرف في السابق بالصحراء الأسبانية، وتبع ذلك اقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وتمسكت المغرب بأن الصحراء أرض مغربية تحررت من الاستعمار الأسباني وعادة إلى الوطن الأم. وقد حاولت المغرب أن تستصدر بهذا المعنى رأيا استشارياً من محكمة العدل الدولية ولكن هذا الرأي جاء مرنا بحيث لم يكن متعارضاً مع قرارات الجمعية العامة التي اعتبرت الصحراء قضية من قضايا تصفية الاستعمار وأكدت على صور التصفية الثلاث الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ مؤكدة على حق تقرير المصير كمنطلق لتسوية المشكلة.

ومنذ ذلك الوقت والمشكلة تحدث تمزقا في منظمة الوحدة الافريقية كما انها تحدث حرجاً بالنسبة للعالم العربي، وانعكس هذا بطبيعة الحال عند معالجة الأمم المتحدة كل عام لهذه المشكلة خاصة بعد أن أصبحت مشكلة محصورة بين الجزائر وموريتانيا وجبهة تحرير الصحراء (البوليساريو) من جهة، وبين المغرب من جهة أخرى، مع انعكاس ظلال التنافس الأمريكي السوفييتي وسياسات المغرب العربي المتناقضة على هذه القضية

الخطيرة. ولذلك تتحدد مواقف دول مجلس التعاون عند التصويت على هذه المشكلة بالنظر إلى اعتبارها مشكلة عربية في المقام الأول، رغم أنها عرفت طريقها منذ البداية إلى منظمة الوحدة الافريقية، وما يقتضيه هذا الطرح من الحذر حرصاً على الصفوف العربية، كما أن مواقف هذا الدول تجاه أطراف المشكلة يعتبر محدداً هاماً في فهم السلوك التصويتي لهذه الدول.

وقد شعر المغرب بحرج موقفه في المشكلة في منظمة الوحدة الإفريقية، فاتفق مع ليبيا في اتفاقية وجده في أغسطس ١٩٨٤ على نقل المشكلة من المنظمة الإفريقية إلى الإطار العربي. ولكن تفاقم الموقف في القمة الإفريقية العشرين المنعقدة في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٤، وتزايد التأييد والاعتراف الإفريقي خاصة نيجيريا بالبوليساريو، ودعوة ممثلها للحضور، دفع المغرب إلى الانسحاب رسمياً من منظمة الوحدة الإفريقية في ١٩٨٤/١١/١٢.

(أ) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٩ سبتمبر عام ١٩٧٨ إلى ٢٩ يناير عام ١٩٧٩[٣٨]:

أصدرت الجمعية العامة في الدورة ٣٣ القرار رقم ٣٣/٣١ في ١٩٧٨/١١/١٣ في اجتماعها رقم ٨١ بشأن الصحراء الغربية وينقسم القرار إلى جزئين: أما الجزء الأول فيؤكد على قرار الجمعية العامة الخاصة بتصفية الاستعمار رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ وعلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وخاصة تركيزه على مبدأ حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، ويشجع العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن كما يؤكد بشكل واضح على الحق الثابت لشعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير، وعلى مسئولية الأمم المتحدة عن تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وفقاً للميثاق ولإعلان عام ١٩٦٠ السالف الإشارة إليه. وواضح أن هذا الجزء (أ) من القرار يتمشى مع موقف الجزائر ويتعارض مع موقف المغرب وموريتانيا (حين ذاك)، خاصة وان القرار استظهر موقف منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن وهو موقف مريح للمغرب. ولذلك ارتفعت نسبة التشتت عند التصويت على هذا الجزء من القرار إذ وافق عليه ٩٠ وعارضه عشر دول بينما امتنع عن التصويت ٣٩ دولة.

ويبدو أن الدولة الست الأعضاء في مجلس التعاون، وبالنظر إلى الاعتبارات السالف إيضاحها والمتصلة بهذه القضية الشائكه، قد آثرت أن تتخذ موقف الحياد الذي عبر عنه موقفها التصويتي بين الامتناع عن التصويت بصفة رئيسية (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية)، والتغيب عن التصويت مثلما فعلت دولة الإمارات العربية. وقد ينظر إلى هذا الموقف على أنه لصالح المغرب.

أما الجزء الثاني من القرار (ب) فيستظهر بدوره موقف منظمة الوحدة الإفريقية من المشكلة، وخاصة قرار القمة الإفريقية المنعقدة في الخرطوم في يوليو عام ١٩٧٨ بشأن تشكيل لجنة مؤقتة من رؤساء الدول لمعالجة هذه القضية. وحث القرار منظمة الوحدة الإفريقية على العمل لا يجاد تسوية عادلة ومنصفة لهذه المشكلة، كما ناشد جميع الدول في المنظمة بأن تمتنع عن اتخاذ أي عمل قد يعرقل جهود منظمة الوحدة الإفريقية في سبيل تسويتها للمشكلة. وطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يطلع قرينه في الأمم المتحدة بنتائج أعمال اللجنة المؤقتة. ومن الواضح أن عدم تركيز هذا الجزء من القرار على حق تقرير المصير لشعب الصحراء وتركيزه بدلاً من ذلك على جهود تسوية المشكلة بطريقة سياسية، قد أرضى إل حد كبير الدبلوماسية المغربية، وبفضل جهودها. ولذلك جاء هذا الجزء من القرار أكثر تشتتاً في مواقف الدول منه من الجزء الأول حيث وافق عليه ٦٦ دولة وعارضه ٣٠ دولة وامتنع ٤٠ دولة عن التصويت. ولهذا السبب ذاته وافقت الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس التعاون عليه وهي: البحرين وقطر وعمان والسعودية بينما آثرت الكويت موقف الحياد فامتنعت عن التصويت، كما أن دولة الإمارات العربية حبذت نفس الاتجاه فتغيبت عن جلسة التصويت، وبسبب اغفال هذا الجزء النص صراحة على حق تقرير المصير لشعب الصحراء، فقد عارضته معظم الدول الإفريقية.

(ب) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٤ للجمعية العامة (من ١٩٧٩/٩/١٨ حتى ٧ يناير ١٩٨٠):

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٤/٣٧ في ١٩٧٩/١١/٢١ في الاجتماع ٧٥ بأغلبية ٨٥ ضد ٦ دول وامتناع ٤١ دولة عن التصويت[٣٩]. ولأول مرة يسمح لممثلي جبهة البوليساريو بحضور اجتماعات الجمعية العامة وأن يشار إلى هذه الجبهة FYONT POLISARIO[٤٠] في قرار الجمعية العامة مما يعتبر انتصاراً للجزائر ومدعاة

لغضب المغرب. وقد أشار القرار إلى اهتمام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والدول غير المنحازه بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وبحق شعب الإقليم في تقرير مصيره بنفسه، معرباً عن القلق إزاء استمرار احتلال الإقليم والتوسع في هذا الاحتلال. وهذه إشارة واضحة إلى عدم الاعتداد بالاجراءات المغربية ورفض لدعوى المغرب، فضلا عن المطالبة بإنهاء الاحتلال المغربي للإقليم. ومما جعل لهذا القرار وقعا سيئا على المغرب أنه صدر بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاقية في الجزائر في ١٠/٨/١٩٧٩ بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تقضي بانسحاب موريتانيا من المشكلة وتنازلها عن الجزء المخول لها من الصحراء بموجب اتفاقها السابق مع المغرب. وهذا التطور أحدث خللاً سياسياً وعسكرياً كبيراً ضد مصلحة المغرب. ولم يترك هذا القرار لبساً حول تأكيده لحق شعب الصحراء في تقرير مصيره، وتأييد موقف الدول غير المنحازة ومنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن وترحيبه بالاتفاق الموريتاني مع البوليساريو والاعراب عن القلق من الاحتلال المغربي للإقليم. ويحث القرار المغرب على إنها هذا الاحتلال والانضمام إلى عملية السلام. ويوصي بأن تشترك جبهة البوليساريو الممثل الشرعي لشعب الصحراء في أي جهود للبحث عن حل عادل ودائم ومحدد للمشكلة ويطلب القرار من لجنة تصفية الاستعمار الاستمرار في معالجة الموقف في الصحراء.

ويتضح من نتيجة التصويت معامل التشتت في مواقف الدول من القرار إذ حصل القرار بصعوبة على الأغلبية اللازمة. وصار عدد الممتنعين عن التصويت نصف عدد المؤيدين للقرار تقريباً، ولم يعارضه سوى ست دول من بينها المغرب[٤١]، وثلاث دول إفريقية صديقة لها. ولذلك نجد تشتتاً مماثلاً في موقف أعضاء مجلس التعاون إذ عارضت السعودية القرار نظراً لاهمية هذا الموقف للمغرب، وفي ضوء العلاقات السعودية المغربية خاصة وان عناصر جديدة دخلتها وتفاقمت معها المشكلة وصارت تحظى بأولوية مطلقة لدى المغرب في سياستها الداخلية والخارجية بينما صوتت معظم الدول الإفريقية تقريباً لصالح القرار[٤٢]. أما بقية أعضاء مجلس التعاون فقد توزع موقفهم بين الامتناع (البحرين وقطر والإمارات) والتغيب (الكويت وعمان). ويمكن القول أن دول مجلس التعاون يجمع بينها عدم تأييد القرار بدرجات مختلفة تراوحت بين المعارضة للقرار والامتناع والتغيب وهذا الموقف العام يحسب لصالح المغرب وهو ليس ضد الجزائر تماماً طالما ضمن القرار نصابه الضروري.

(جـ) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠[٤٣]:

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٩/٣٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠ في الاجتماع ٥٦، وذلك بأغلبية ٨٨ ضد ٨ دول وامتناع ٤٣ دولة عن التصويت. ويؤكد القرار على ما أسلفه القرار الصادر عام ١٩٧٩، مشيراً إلى أن تسوية المشكلة تكمن في ممارسة شعب الصحراء لحقوقه الأكيدة، بما فيها حقه في الاستقلال وتقرير المصير، وإلى حرص المنظمة العالمية على التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق ذلك. ولعل الجديد في هذا القرار فضلا عن تكرار مطالبته للمغرب للانضمام لعملية السلام، هو حث المغرب على الدخول في مفاوضات مباشرة مع البوليساريو لتحقيق تسوية للمشكلة، وهو ما ترفضه المغرب رفضاً قاطعاً حيث تعتبر البوليساريو حركة انفصالية تنفذ مؤامرة على وحدة التراب المغربي. ولعل هذا النص في القرار هو السبب في زيادة تشتت موقف الدول عند التصويت على القرار. ولم يختلف موقف أعضاء مجلس التعاون عما حدث في الدورة السابقة.

(د) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٦ للجمعية العامة عام ١٩٨١ من ٩/١٥ حتى ١٩٨١/١٢/١٨[٤٤]:

انعقدت هذه الدورة في نفس العام الذي شهد في بدايته قيام مجلس التعاون وأصدرت الجمعية العامة بصدد مشكلة الصحراء القرار رقم ٣٦/٤٦ في ١٩٨١/١١/٢٤ في الاجتماع ٧٠ بأغلبية حرجة بلغت ٧٦ صوتاً مقابل امتناع ٥٧ دولة عن التصويت ومعارضة ٩ دول. فالقرار بذلك يعكس توتراً واستقطاباً واضحين بين الأنصار والمؤيدين لاطراف المشكلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في يونيو ١٩٨١ قررت لجنة التنفيذ المكلفة بمعالجة مشكلة الصحراء خلال اجتماعها على مستوى القمة في نيروبي إجراء استفتاء عام وحر في الصحراء لتقرير مصير الإقليم. ولذلك رحب القرار بالقرار الإفريقي وناشد المغرب والبوليساريو وقف القتال وفقاً لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية، والدخول في مفاوضات وعقد اتفاق للسلام يسمح بإجراء استفتاء عام، حر وعادل، مؤكداً عزم الأمم المتحدة على التعاون الكامل مع منظمة الوحدة الإفريقية لضمان نزاهة هذا الاستفتاء وطالباً من الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لاشتراك المنظمة العالمية في تنظيم وادارة الاستفتاء وإبلاغ الجمعية والمجلس.

ويمكن تفسير نتيجة التصويت في ضوء اقتراب القرار بشكل حثيث من مطالب الجزائر والبوليساريو فيما يتعلق بإجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمة الإفريقية وحث المغرب والبوليساريو على التفاوض المباشر الذي يسفر عن اتفاقية سلام تضمن وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء بحيث يقرر شعب الصحراء ـ عن طريقه ـ مستقبلهم، وينتهي به الاحتلال المغربي للاقليم. ولا شك أن هذه التطورات قد وضعت المغرب في مأزق كبير يحتاج فيه إلى أكبر قدر من الأصوات المعارضة للقرار مما حدا بالولايات المتحدة وزائير والسنغال إلى الاستجابة لطلب المغرب، ومعارضة القرار.

أما أعضاء مجلس التعاون الذي كان قائماً حينذاك وفي أول تجربة لتنسيق المواقف في إطاره، فقد كان متوقعاً ان تساند المغرب إلا إنها مالت أكثر نحو الحياد، وان اختلفت صور الحياد في سلوكها التصويتي، إذ امتنعت غالبية دول المجلس عن التصويت وهي البحرين وعمان والسعودية وقطر. وقد يبدو ذلك غريباً من السعودية بالذات ولكن موقفها يمكن فهمه في ضوء اتجاهها العام إلى الحياد التام في التوسط في الخلافات العربية ووضوح دورها في الوساطة في نزاع الصحراء وتطور علاقاتها من الجزائر التي بدأت هي الأخرى تلعب دور الوسيط في الصراع الإيراني العراقي وهو أمر شجعته السعودية بحرارة. أما الكويت ودولة الإمارات فقد تغيبتا عن جلسة التصويت. ويمكن أن يوصف موقف أعضاء مجلس التعاون بأنه على وجه العموم حياد أميل إلى المغرب دون أن يعادي الجزائر أو يناوئها، وهو موقف أكثر انسجاماً من الدورة السابقة. ومن المعتقد أن أعضاء مجلس التعاون قد تشاوروا عند التصويت وكانوا يدركون ان عضويتهم في المجلس مدعاة للتنسيق وان لم يقتضي الأمر منهم موقفاً واحداً في هذه المرحلة المبكرة.

(هـ) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٧ للجمعية العام (من ٢١/٩ حتى ٢١/١٢/١٩٨٢)[٤٥]:

أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٧/٢٨ في ٢٣/١١/١٩٨٢ والاجتماع ٧٧ بأغلبية ٧٨ ومعارضة ١٥ دولة وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت. في هذا القرار ارتفع عدد المعارضين عن سابقه بانتقال عدد من الدول من موقف الامتناع إلى موقف المعارضة والتأييد ولا يختلف مضمون هذا القرار عن سابقه سوى في تأكيده بشكل أكبر على أن التفاوض بين المغرب والبوليساريو هو الطريق الوحيد لتهيئة الظروف المناسبة لاجراء الاستفتاء ولذلك يمكن القول أن ارتفاع عدد المعارضين للقرار من ٩ دول عام ١٩٨١

إلى ١٥ دولة عام ١٩٨٢ يرجع إلى نشاط الدبلوماسية المغربية حيث قدم الملك الحسن مبادرة في اجتماع لجنة التنفيذ في نيروبي عام ١٩٨٢ بقبوله الاستفتاء مع استمرار رفضه للتفاوض مع البوليساريو، فضلاً عن ان بعض التحسن في العلاقات الجزائرية قد لاح في الأفق في أواخر ١٩٨٢ واستمر حتى أمكن ترتيب لقاء قمة بينهما في أوائل ١٩٨٣، كذلك حدث خلال عام ١٩٨٢ تطور هام آخر وهو اقدام الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آدم كودجو على دعوة ممثلي البوليساريو إلى الاجتماع الوزاري للمنظمة رقم ٣١ في مارس ١٩٨٢ في أديس أبابا لتكون العضو رقم ٥٠ في المنظمة مما أثار ضجة كبرى حول «المؤامرة» التي دبرها الأمين العام، والمخرج القانوني من هذا المأزق[٤٦]، وقد يكون هذا الإجراء سبباً في دفع عدد من الدول الإفريقية المؤيدة للمغرب إلى صفوف معارضة القرار بدلاً من مواقفها السلبية السابقة. وأصبح واضحاً ان الدول المؤيدة للمغرب توزعت بين المعارضة والامتناع والتغيب، بينما الدول المؤيدة للبوليساريو أيدت القرار. ورغم عدم اختلاف مضمون القرار عن سابقه فان أعضاء مجلس التعاون ـ وان اتفقوا على عدم معارضة القرار أو تأييده ـ توزع موقفهم بالتساوي بين الامتناع والتغيب. فظلت عمان وقطر والبحرين على موقفها السابق الممتنع عن التصويت بينما انضمت السعودية إلى الكويت والإمارات في التغيب عن جلسة التصويت بعد أن كانت السعودية في العام السابق في قائمة الممتنعين. وهذا التغير في موقف السعودية قد يفسر على أنه انتقال إلى مزيد من الحياد لنفس الاعتبارات التي حاولنا بها تفسير موقفها من القرار السابق. وهكذا لم يؤدى عضوية الدول الست في المجلس بذاتها للعام الثاني إلى اتخاذ موقف موحد، واستمر موقف كل دولة يخضع لتقديرها للموضوع، مع إدراكها من خلال التشاور لمواقف بقية الأعضاء. وبعبارة أخرى صار أعضاء مجلس التعاون متقاربين في موقفهم التصويتي الذي يغلب عليه الحياد، إذ لا يوجد فرق عملي بين الامتناع عن التصويت والتغيب عن التصويت. وبالإضافة إلى الاعتبارات التي أثرت على السلوك التصويتي للدول الأعضاء يمكن أن نأخذ في الاعتبار عند تنسيق هذا السلوك، ما أدى إليه قيام المجلس من تشاور أعضائه بغية تنسيق مواقفهم في مثل هذه المناسبات.

(و) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٨ للجمعية العامة من ٢٠/٩ إلى ٢٠/١٢/١٩٨٣[٤٧]:

أصدرت الجمعية العامة في دورتها ٣٨ القرار رقم ٣٨/٤٠ في ٧/١٢/١٩٨٣ بغير تصويت، أي ان الإجماع على القرار أو التوافق حوله كان كافياً وبديلاً عن التصويت. ويرجع ذلك إلى أن القرار لا يضيف جديداً، إذ يتضمن حث الأطراف على التفاوض لوقف إطلاق النار، وتنفيذ تعهد الملك الحسن بإجراء الاستفتاء في الصحراء وفقاً للترتيبات التي تضعها لجنة التنفيذ بما في ذلك استقدام قوات تابعة للأمم المتحدة للمحافظة على السلام وإلا من خلال إجراء الاستفتاء.

والواقع أن موقف الجمعية العامة بما يعبر عنه القرار يعكس حالة الجمود التي وصلت إليها مشكلة الصحراء والتي أدت إلى فشل انعقاد القمة الإفريقية التاسعة عشرة مرتين في طرابلس خلال عام ٨٢/١٩٨٣، ولم يتيسر انعقادها إلا بعد أن تطوعت جبهة البوليساريو بالانسحاب مؤقتاً في مقر المنظمة في أديس أبابا في أواخر ١٩٨٣.

(ز) مشكلة الصحراء الغربية أمام الدورة ٣٩ للجمعية العامة من ١٨ سبتمبر إلى ١٨ ديسمبر ١٩٨٤[٤٨].

اصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٩/٤٠ في ٥/١٢/١٩٨٤ بأغلبية ٩٠ دون ان يعترض أحد، وامتناع ٤٢ عن التصويت. ويؤكد القرار على ان حل المشكلة يكمن في تنفيذ القرار ٢١/١٠٤ لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية الذي يتضمن وسائل وأساليب الحل العادل والنهائي للنزاع، ويطالب طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليزاريو، بالشروع في مفاوضات مباشرة تؤدي إلى وقف إطلاق النار لخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء سلمي ونزيه لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وان يتم الاستفتاء دون أي قيود عسكرية أو إدارية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة. وطلب القرار بأن يبقى أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية أمين عام الأمم المتحدة على علم بأي تطور في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بهذه المشكلة.

ويشير جدول التصويت على هذا القرار إلى إنه لأول مرة يتم إصدار قرار حول المشكلة عن طريق التصويت دون أن يعترض عليه أحد بما في ذلك المغرب التي انتقلت

من المعارضة إلى الامتناع عن التصويت إلى جانب ليبيا، بعد ستة أشهر من عقد اتفاقية وحدة بينهما، وحيث كانت مرتبطة إلى حد كبير بمشكلة الصحراء. وكانت ليبيا قد صوتت عام ١٩٨٢ إلى جانب الجزائر.

أما دول مجلس التعاون فإنه رغم ان موقف المغرب قد يسر لها اتخاذ موقف مريح من القرار إلا إنها لم تتخذ جميعها موقفاً موحداً عند التصويت. فقد امتنعت عن التصويت السعودية وحدها، بينما تغيبت البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية.

وربما كان موقف السعودية الثابت استمراراً لسياسة الحياد، لكنه يقع على أي حال في نفس الشريحة التصويتية التي يقع فيها المغرب، والذي تغير هنا هو موقف المغرب، وموقف السعودية التي تغيبت في آخر قرار تم التصويت عليه عام ١٩٨٢.

أما تغيب الدول الخمس الأخرى عن التصويت، فهو يختلف شكلياً على الأقل عن الموقف السعودي بحيث أخرجت هذه الدولة نفسها من الشريحتين التي صوتت فيهما الجزائر والمغرب (التأييد والامتناع عن التصويت). ويلاحظ ان موقف المغرب هذه المرة قد سمح لبعض الدول المؤيدة لها بأن تتخذ مواقف مختلفة دون حرج، مثال ذلك السنغال، التي صوتت لصالح القرار، وكذلك تشاد وكانت عام ١٩٨٢ معارضتين للقرار مع المغرب. وتونس هي من أمثلة ذلك حيث كانت عام ١٩٨٢ قد امتنعت عن التصويت في مرحلة حرجة للمغرب، فكان ذلك حياداً مفيداً للمغرب، ولكنها عام ١٩٨٤ صوتت لصالح القرار مع الجزائر. وتفسير ذلك ان الموقفين التونسي والليبي ربما يعزى إلى التحولات والتقلبات السياسية في المغرب العربي بصدد هذه القضية حيث شهد عام ١٩٨٤ تقارباً جزائرياً تونسياً وتأكيداً لاتفاقية الإخاء لعام ١٩٨٣، وهو في جزء منه رد على التقارب الليبي المغربي بموجب اتفاقية وجدة، كما يعزى إلى ما ذكرناه من موقف المغرب عام ١٩٨٤ الذي سمح بذلك دون حرج. ومما يذكر أن اتفاقية وجدة شديدة الاتصال بقضية الصحراء، وقصد منها ضمن أهداف أخرى نقل القضية من الإطار الإفريقي الذي تأزم تماماً، إلى الإطار العربي كما أشرنا من قبل[٤٩].

المبحث الرابع : مشكلة تيمور الشرقية

كانت تيمور الشرقية إحدى المستعمرات البرتغالية منذ القرن السادس عشر. ولكن بعد خلاف طويل بين هولندا والبرتغال اتفق الطرفان عام ١٨٩٣ على تقسيم الجزيرة بحيث صار الجزء الشرقي تحت سيطرة البرتغال بينما صار الجزء الغربي تحت سيادة هولندا[٥٠]، وتقع الجزيرة على مسافة ٦٠٠ ك.م شمال غرب إستراليا، ومساحتها ١٤,٩٢٥ كم^{٢} ويزيد سكانها على ستمائة ألف نسمة بقليل. وقد أصبح الجزء الغربي من الجزيرة جزءاً من أندونيسيا منذ عام ١٩٤٧، واستقلت أندونيسيا عام ١٩٤٩ بما في ذلك تيمور الغربية من الاستعمار الهولندي.

وقد حاول سكان تيمور الشرقية التخلص من الاستعمار البرتغالي منذ عام ١٩٥٩ ولكن الثورة في البرتغال عام ١٩٧٤ هي التي فتحت الباب أمام حركات التحرر في الإقليم، إذ عدلت الحكومة في لشبونه دستور الإقليم بحيث اعترف بحق سكانه في تقرير مصيرهم. أما حركات التحرر الرئيسية في الإقليم فكانت على خلاف بينها، فحركة فريتلين FRETILIN[٥١] التي تشكلت عام ١٩٧٠ كحركة سرية يسارية كانت تطالب بالاستقلال الكامل للإقليم. أما حركة الاتحاد الديمقراطي ويرمز لها بـ U D T[٥٢] والتي تشكلت في ١١ مايو ١٩٧٤ فقد طالبت بشكل من أشكال الفيدرالية مع البرتغال ينتهي تدريجياً بالاستقلال. وأما حركة الاتحاد الشعبي الديمقراطي APODETI[٥٣] التي تكونت في ٢٧ مايو ١٩٧٤، فقد كانت تطالب بدمج الإقليم مع أندونيسيا[٥٤]. وإلى جانب هذه الحركات الثلاثة الرئيسية ظهرت حركات أخرى مثل KOTA التي تريد الإبقاء على سيطرة شيوخ القبائل، وحركة TRABALHISTA، وحزب العمل ويطالبان بالاستقلال في إطار نظام للكمنولث. تحالفت فريتيلين مع الاتحاد الديمقراطي ضد مقترحات دمج الإقليم في أندونيسيا التي روجت لها حركة الاتحاد الشعبي الديمقراطي، ولكن هذا التحالف قد تعثر في وقت لم تعلن فيه أندونيسيا عن رغبتها في ضم الإقليم، بينما أعلنت البرتغال في يونيو ١٩٧٥ عن تشكيل انتقالية تشرف على إجراء انتخابات عامة في أكتوبر ١٩٨٦ تسفر عن حكومة تنتقل إليها السلطة. وفي صباح ١١ أغسطس ١٩٧٥ قامت حركة الاتحاد الشعبي الديمقراطي

بانقلاب في العاصمة ديلي DILI معلنة ان الانقلاب إجراء وقائي ضد انقلاب خططت له حركة فريتيلين فنشبت حرب أهلية بين الحركتين كانت الغلبه فيها لحركة فريتيلين في وقت فشلت فيه الإدارة البرتغالية في وضع حد للصراع، ولذلك أعلنت حركة الاستقلال من جانب واحد وشكلت حكومة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية. أما الحركات الأخرى فقد ردت على ذلك باستنكار هذا الإعلان وأعلنت في المقابل استقلال تيمور واندماجها مع أندونيسيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥. غير أنه في ٧ ديسمبر ١٩٧٥ شكلت القوى المتحالفه ضد فريتيلين حكومة انتقالية في الاقليم، كما تشكلت جمعية شعبية للإقليم في ٣١ مايو ١٩٧٦ وطلبت من أندونيسيا رسمياً أن تقبل طلب الاندماج وصدر بالفعل مرسوم بالاندماج من البرلمان الأندونيسي في ١٧ يوليو ١٩٧٦ الأمر الذي قاومته واستنكرته حركة فريتيلين.

النزاع أمام الأمم المتحدة:

عرض النزاع أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ ديسمبر ١٩٧٥، وأصدرت الجمعية العامة في ١٢/١٢/١٩٧٥ القرار رقم ٣٤٧٥ الذي طالب جميع الدول باحترام الحق الأكيد لشعب تيمور البرتغالية في تقرير المصير، وأدان التدخل الأندونيسي وطالب بسحب القوات الأندونيسية، كما طالب بتشكيل لجنة تقصى الحقائق في الإقليم[٥٥]. وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧٥ أيضاً أصدر مجلس الأمن أول قراراته في النزاع رقم ٣٨٤ ثم قراره رقم ٣٨٩ في ٢٢/٤/١٩٧٦ حيث أدان التدخل الأندونيسي وطالب بالانسحاب من الإقليم. وقد دافعت أندونيسيا[٥٦] عن شرعية تدخلها ودمجها للإقليم بأن ذلك تم برغبة سكانه ممثلاً في الجمعية الشعبية فضلاً عن أن فوضى الحرب الأهلية صاحبت الفراغ السياسي الذي أعقب عجز البرتغال عن حفظ النظام والأمن قد هدد مصالح أندونيسيا والمنطقة كلها، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والعرقية والجغرافية مع الإقليم وعجز الإقليم عن البقاء اقتصادياً وسكانياً[٥٧].

وللمشكلة وضعية وحساسية خاصة لدى دول مجلس التعاون لثلاثة أسباب على الأقل هي:

السبب الأول:

أن هذه المشكلة قريبة الشبه بمشكلة الصحراء الغربية وان كانت لا تماثلها في وضعها وأركانها.

السبب الثاني :

أن المشكلة تبدو من ذيول تصفية الاستعمار وتثير حق تقرير المصير بشكل يشبه ذلك الحق عند الشعب الفلسطيني، ولذلك وجب الحذر في تحديد المواقف خاصة وأن روابطها مع كل من البرتغال وأندونيسيا، وعدد سكان الإقليم تظهر ملامح هذا الحق.

أما السبب الثالث :

وهو الأهم، فهو أن أندونيسيا دولة إسلامية وان النزاع يبدو كأنه بينها وبين البرتغال من ناحية كما أنه يبدو وكأن عدم تأييدها فيه ينطوي على جحود بالتضامن الإسلامي. وقد يضاف إلى ذلك ان أندونيسيا تعلق أهمية بالغة على هذا الموضوع وتنكر أصلا أن هناك نزاعاً حوله.

فكيف كان موقف أعضاء مجلس التعاون في هذه القضية الحرجة عند التصويت عليها في الأمم المتحدة خلال فترة البحث (١٩٨٣/٧٨)؟.

(أ) مسألة تيمور أمام الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة[٥٨] :

نظراً لحساسية المشكلة كما ذكرنا فقد أظهر التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ درجة عالية من التشتت بين التأييد والامتناع عن التصويت بحيث كاد المؤيدون يتساوون مع الممتنعين، إذ أيد القرار ٥٩ دولة وامتنع عن التصويت ٤٤ دولة كما أن المعارضين للقرار وعددهم ٣١ دولة يمثل حالة نادرة. ويشير القرار إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها ويستذكر قرارات الجمعية العامة أعوام ١٩٧٤، ١٩٧٦، ١٩٧٧ وكذلك قرارات مجلس الأمن عام ٧٥، ١٩٧٦ حول المشكلة، وفي ضوء بيانات الأطراف ومنها ممثل فريتيلين أكد حق شعب تيمور الشرقية الثابت في الاستقلال وتقرير المصير ومشروعية نضالهم في سبيل ذلك.

ونلاحظ بالنظر إلى ظروف المشكلة، أن البعد الإسلامي عالمياً لم يؤثر على عملية التصويت وإنما اصطبغ التصويت أساساً بالطابع السياسي، كما أن تشابه المشكلة مع مشكلة الصحراء دفع الجزائر إلى تأييد القرار بينما عارضه المغرب. أما بالنسبة للسلوك التصويتي لأعضاء مجلس التعاون، فقد لوحظ انقسام الدول الست إلى مجموعتين متساويتين: الأولى امتنعت عن التصويت وتضم البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية بما يفسر أنه نوع من الموافقة على القرار من الوجهة السياسية، وهو موقف

مناهض لأندونيسيا ولم يتأثر بالعامل الإسلامي، ويتضح ذلك إذا علمنا ان أندونيسيا كانت بحاجة ماسة لزيادة عدد المعارضين وتغليبه على عدد المؤيدين حتى يمكنها إسقاط القرار، لأن القرار قد صدر بالأغلبية البسيطة فقط (٥٩ ضد ٤٤) وهو موقف بالغ الحرج. أما المجموعة الثانية فقد آزرت أندونيسيا من منظور إسلامي وهي السعودية وعمان وقطر. ولعلنا نذكر أن موقف السعودية هذا يتوازى مع موقفها المؤيد للمغرب أو المدافع عن موقف المغرب في قضية الصحراء في تلك الفترة. كذلك أظهر التصويت تضامن أعضاء الآسيان ASEAN مع أندونيسيا[٥٩].

(ب) مسألة تيمور الشرقية أمام الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين[٦٠]:

أصدرت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين في ١٩٧٩/١١/٢١ القرار رقم ٣٤/٤٠ بأغلبية ٦٥ وامتناع ٤٥ ومعارضة ٣١ دولة. وأكدت الجمعية العامة في هذا القرار حق شعب تيمور الشرقية الثابت في تقرير المصير والإستقلال، وحقه في أن يتمكن من تقرير مصيره ومستقبله بحرية تحت رعاية الأمم المتحدة كما عبرت عن قلقها لمعاناة شعب تيمور الشرقية نتيجة الموقف في الإقليم. وقد عكس التصويت اعتدال هذا القرار وعدم ذكره أندونيسيا بالاسم أو مطالبته لها صراحة بالانسحاب، فقد عارضته السعودية وقطر وعمان كسابق عهدها منذ عرضت هذه المشكلة أمام الأمم المتحدة، كما ظلت البحرين ودولة الإمارات العربية والكويت على موقفها السابق أيضاً.

(جـ) مشكلة تيمور الشرقية أمام الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة من ١٩٨٠/١٢/١٧ حتى ١٩٨٠/٩/١٦:

خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العام صدر القرار رقم ٣٥/٢٧[٦١] في ١٩٨٠/١١/١١ بأغلبية ٥٨ صوتاً إزاء معارضة كبيرة بلغت ٤٦ دولة بينما امتنع ٣٥ دولة عن التصويت. وأشار القرار إلى تأكيد مؤتمرات القمة للدول غير المنحازة عامي ٧٦، ١٩٧٩ على حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال، وإلى تأكيد هذا الحق في بيان لمجلس وزراء البرتغال في ١٩٨٠/٩/١٢ باعتبار البرتغال هي الدولة القائمة بالإدارة، كما رحب القرار بمبادرة البرتغال كخطوة في سبيل ممارسة شعب تيمور لهذا الحق. ورغم الاعتدال النسبي لهذا القرار فمن الواضح أنه صدر بأغلبية بسيطة مع

وجود معارضة كبيرة له. وانقسمت دول مجلس التعاون كالأعوام السابقة إلى مجموعتين إحداهما معارضة للقرار (السعودية وعمان وقطر)، والأخرى ممتنعة وتضم البحرين ودولة الإمارات العربية. أما الكويت فقد انتقلت من صفوف الممتنعين عن التصويت إلى المغيبين، وهذا موقف أقل إحراجاً من سابقه لكنه يتساوى معه في المضمون العملي.

(د) مشكلة تيمور الشرقية أمام الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة من ٩/١٥ حتى ١٩٨١/١٢/١٨[٦٢]:

أصدرت الجمعية العامة في تلك الدورة في اجتماعها رقم ٧٠ في ١٩٨١/١١/٢٤ القرار رقم ٣٦/٥٠ بأغلبية ٥٤ ضد ٤٢ وامتناع ٤٦ دولة عن التصويت.. وهذه نتيجة حرجة انقسمت الجمعية العامة بموجبها إلى ثلاث مجموعات شبه متساوية فقل فيها عدد المؤيدين في القرار عن العام السابق بينما ارتفع عدد المحايدين وهم الدول التي امتنعت عن التصويت. هذا رغم أنه لا جديد في القرار سوى مناشدة كافة الأطراف بما فيها أندونيسيا والبرتغال التعاون مع الأمم المتحدة لضمان تمتع شعب تيمور الشرقية بحق تقرير مصيره كما أعرب القرار عن القلق من المجاعة التي اجتاحت الإقليم.

ومن الواضح ان القرار صدر في نوفمبر ١٩٨١ أي بعد عدة أشهر من قيام مجلس التعاون رسمياً، ولذلك يفترض أنه أحدث تنسيقاً في مواقف الدول الأعضاء تجاه هذه القضية الحساسة، الأمر الذي بدا واضحاً من سلوكها التصويتي على هذا القرار. **إذ لأول مرة تجتمع الدول الست الأعضاء في المجلس على معارضة هذا القرار**[٦٣]. ويبدو ان هذا الموقف الموحد لا يتصل بدرجة تشدد القرار أو ليونته من وجهة نظر أندونيسيا ولكنه يرجع إلى اقتناع الدول الأعضاء بمنطق السعودية وعمان وقطر في ضرورة مساندة أندونيسيا على أية حال.

ولعل الأمر الذي يدعو للدهشة والاستغراب هو مساندة الدول غير المنحازة لحق شعب تيمور في الإستقلال في إطار اجتماعات حركة عدم الانحياز بينما لا يؤيد هذا الحق ـ بشكل ما ـ مالا يقل عن ٩٠ دولة في الأمم المتحدة نصفها على الأقل دول غير منحازة.

(هـ) مشكلة تيمور الشرقية أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة من ٩/٢١ حتى ١٩٨٢/١٢/٢١[٦٤]:

في هذه الدورة أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٧/٣٠ في ١٩٨٢/١١/٢٣ بأغلبية أضعف من العام السابق بلغت ٥٠ دولة مقابل ٤٦ دولة معارضة وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت. ومعنى هذا تناقص عدد المؤيدين للقرار وارتفاع عدد المحايدين، وهذا العدد يحسب لصالح أندونيسيا. وليس في هذا القرار أي جديد سوى إشارته بصورة أوضح إلى البرتغال ـ بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ـ وتمكين شعب تيمور الشرقية من حقه في تقرير مصيره.

وفي تلك الدورة للمرة الثانية على التوالي بعد قيام مجلس التعاون صوتت دول المجلس جميعاً ضد القرار. وكان الموقف في الدورة السابعة والثلاثين نذيراً بافول نجم هذه المشكلة، ولذلك لم تعرض أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة من ٩/٢٠ حتى ١٩٨٣/١٢/٢٠[٦٥].

القضايا الثلاث في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي:

لاحظنا غلبه الدافع الإسلامي في السلوك العام لاعضاء مجلس التعاون عند التصويت على قضيتي قبرص وتيمور الشرقية في الأمم المتحدة بينما غلبت الاعتبارات السياسية في السلوك التصويتي لهذه الدول في حالة مشكلة الصحراء الغربية وذلك في ضوء دراستنا لاطراف كل من هذه القضايا الثلاثة.

وإذا كانت قضية الصحراء الغربية قد وجدت في منظمة الوحدة الإفريقية مسرحها الرئيسي أخذا في الاعتبار المحاولة الوحدوية بين المغرب وليبيا[٦٦]، التي استهدفت دفع المشكلة إلى الإطار العربي، فلم تحاول اطراف هذه المشكلة الاقتراب بها من منظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا يؤدي وضع المغرب المتميز في هذه المنظمة إلى تمزيقها حول هذه القضية. ولكن يلاحظ ان مؤتمر وزراء الخارجية السادس المنعقد في جدة في يوليو ١٩٧٥ قد عبر في بيانه الختامي عن ارتياحه للتفاهم بين المغرب وموريتانيا وطالب أسبانيا بالامتناع عن اتخاذ إجراء إنفرادي[٦٧] وكانت هذه هي الإشارة الوحيدة لمشكلة الصحراء الغربية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي حيث احتدم الصراع حولها بعد اتفاقية مدريد في نوفمبر ١٩٧٥ بقليل.

أما مشكلة قبرص فقد وجدت تركيا والطائفة التركية القبرصية في منظمة المؤتمر الإسلامي الإطار الأمثل لمحاولة تقديم الطابع الإسلامي للمشكلة بما يكفل الحصول على تأييد العالم الإسلامي لقضية هذه الطائفة. غير ان مداولات أجهزة المؤتمر الإسلامي السياسية مغلقة وليس بها نظام للتصويت، ولذلك يستحيل رصد السلوك التصويتي لاعضاء مجلس التعاون الخليجي في هذه القضية على سبيل المقارنة بين موقفها في هذه المنظمة وفي الأمم المتحدة من نفس القضية، علماً بأن عرض القضية في منظمة المؤتمر الإسلامي ميزة ينفرد بها الجانب التركي دون الجانب اليوناني. ولذلك يفترض أن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية القبرصية يمثل الحد المقبول بشكل عام من الأعضاء ومن فيها من أعضاء مجلس التعاون. ونظراً للتصادم بين الاعتبار الإسلامي الذي يتشبث به الجانب التركي والذي يقدمه كأساس لطلب المساندة للطائفة التركية، وبين الاعتبارات السياسية المتمثلة في مصالح العالم العربي في الموقف اليوناني المؤيد للقضية العربية، فإنه من المفترض أن يكون التنسيق في مواقف أعضاء مجلس التعاون تجاه هذه القضية أشد الحاحاً عن أي إطار آخر.

ومعلوم أن الموقف الإجمالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المشكلة القبرصية لم يستجب لمطالب الطائفة التركية حيث أكد على ضرورة وحدة الجزيرة واستقلالها وعدم انحيازها على أساس المساواة بين عنصري الأمة: الأتراك واليونانيين، وتسوية المشكلة على أساس المفاوضات الطائفية مبدياً تعاطفاً كبيراً مع التعامل مع الطائفة التركية ليس بوصفها أقلية ولكن بوصفها عنصراً مكافئاً ومناظراً للعنصر اليوناني[٦٨].

ويبدو أن أعضاء مجلس التعاون لا يؤيدون تماماً بعض المواقف المتطرفة في صدد المشكلة القبرصية مثل عقد اجتماعات بعض الأجهزة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في الجزء التركي من قبرص[٦٩]، أو إشارة بعض اجتماعات المنظمة إلى أن المشكلة تعد صراعاً قومياً ودينياً[٧٠]، وكذلك أشارة البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في طرابلس الغرب في مايو ١٩٧٧ إلى وصف العقيد القذافي للتدخل التركي في قبرص بأنه مشروع تماماً[٧١].

وأما مشكلة تيمور الشرقية فقد عرضت مرة واحدة أمام المنظمة عندما احتدم الجدل في الأمم المتحدة حولها بعد ضم أندونيسيا لها، وكان ذلك بمناسبة إنعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في اسطنبول في مايو ١٩٧٦ حيث أرادت أندونيسيا كسب

تأييد المنظمة إلى جانبها فأشار البيان الختامي لذلك المؤتمر[٧٢] إلى أنه استمع بالتقدير لبيان وفد أندونيسيا بشأن المشكلة وأكد ان تسويتها تقع في أيدي أبناء شعب الإقليم لأن هذا الحل يكفل لشعب الإقليم ممارسة حقه في تقرير مصيره وفي صيانة السلام في المنطقة. ويبدو أن هذا الموقف لم يرق إلى آمال أندونيسيا ودافعها لعرض المشكلة فآثرت إبعادها عن المنظمة بعد ذلك.

الخلاصـــــة :

حولنا في هذه الدراسة أن نحدد أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على السلوك التصويتي لأعضائه في الأمم المتحدة وذلك برصد هذا السلوك حول ثلاث من القضايا التي تثير خلافاً وتتعدد بصددها اعتبارات تحديد المواقف، وان كان إطارها العام إسلامياً خاصة فيما يتعلق بمشكلتي تيمور الشرقية وقبرص مع الأخذ في الاعتبار حساسية الاعتبارات العربية في مشكلة الصحراء الغربية.

ولقد حددنا للدراسة إطاراً زمنياً متوازناً عبر ست سنوات يتوسطها تاريخ قيام المجلس (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) وقد أشارت الدراسة إلى أن المجلس قد نجح في ان يكون إطاراً لتنسيق المواقف في كثير من القضايا خاصة قضية الحرب العراقية الإيرانية حين مست تطوراتها بشكل مباشر دوائر الأمن العميقة لأعضائه بعد حوادث ضرب إيران للناقلات الكويتية والسعودية عام ١٩٨٤.

وإذا كان المجلس لم يتحول إلى مؤسسة لصناعة السياسة الخارجية الموحدة، وإلى جهاز للإشراف على تنفيذ هذه السياسة في الخارج من خلال توحيد التمثيل الدبلوماسي، فإن المجلس ـ كما يبدو ـ يسير في هذا الطريق، خاصة وان أعضاءه يزداد تمسكهم به كأداة جماعية هامة في ظل تفكك الوضع العربي، وفوضى النظام الدولي، وتعاظم مصادر التهديد التي تتربص بالخليج[٧٣].

ومؤدى هذا التطور في الوظيفة الدبلوماسية لمجلس التعاون أن يتحول من واقعه الحالي كإطار وحدوي له سمات المنظمة الإقليمية إلى شكل من أشكال الاتحاد بين أعضائه على أساس وظيفي، وهذا هو المحتوى العام لتصريحات أمين عام المجلس، وكذلك المسئولين في الدول الأعضاء.

مصادر البحث وهوامشه

١ ـ الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي. د/ عبد الله الأشعل ـ الرياض ـ ١٩٨٣ م. ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(١) أنظر نص بيان الرياض ـ ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٢) ص ٢١٧ ـ ٢٢٧.

(٣) راجع الفصل الثاني ـ تجارب الوحدة الخليجية «ص ٣٣ وما بعدها.

(٤) ص ١٠٤ ـ ١٠٨. ولمزيد من الاطلاع على أنماط التعاون الفني انظر :

Tim Niblock, The Prospects for integration in the arab gulf, pp. 187 - 209 in T. N iblock, (ed) Social and economic development in the arab gulf, Croom Helm, Lodon, 1976.

(٥) ص ٥١ وما بعدها، (١٣) ص ١٨٣، (٧٣) راجع الفصل الثالث.

٢ ـ العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون. د/ عبد الله الأشعل ـ دراسة منشورة في مجلة « دراسات الخليج والجزيرة العربية » ـ العدد ٣٧ السنة العاشرة يناير / ١٩٨٤م. ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(٦) أنظر فكرة عامة عن بلورة هذا الاتجاه في بعض القضايا، الدراسة المذكورة بعاليه ـ ص ٦١ ـ ٩٠، (٨) ص ٨٩ وما بعدها.

٣ ـ العلاقات المتعددة الأبعاد بين اليونان وحلف الاطلنطي. دراسة منشورة في مجلة السياسة الدولية عدد يناير / ١٩٨١ م للدكتور / عبد الله الأشعل. الهامش رقم (٢٩) انظر الدراسة المذكورة بعاليه.

٤ ـ « الخليج أمل ومستقبل » الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨٤ م. للهامش رقم (٧) ـ راجع على سبيل المثال تصريحات أمين عام مجلس التعاون في ٢٥/٢/١٩٨٣م ـ ص ٢١.

٥ ـ المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ـ د/ عبد الله القباع ـ الرياض

١٩٨٠م ـ الهامش رقم (١٢) انظر بشكل عام المصدر بعاليه.

٦ ـ الدول الصغيرة والنظام الدولي ـ د/ حسن علي الابراهيم ـ مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢م. الهامش رقم (١٥) انظر المصدر بشكل عام.

٧ ـ التطورات السياسية في دول الخليج العربي الحديثة ـ د/ حسين البحارنة ـ بيروت ١٩٧٤م ـ الهامش رقم (١٦) انظر الملحق الأول، وانظر في ذلك مقالاً للدكتور حسين عام ١٩٧٣ م في

ـ قرارات دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨ ـ قرارات الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية.

1 - U.N., Press Release Ga/5942, 5feb. 1979.

ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :ـ

(١٩) أنظر ص ٤٤٨، (٢٠) انظر ص ٤٩٣، (٢١) انظر ص ٤٨٩، (٣٢) ص ٤ ـ ٥ (٣٣)

انظر ص ٦، (٣٦) انظر ص ٣٢١، (٣٨) انظر ص ٣٥٠ ـ ٣٥٣، (٥٨) انظر ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥، (٥٩) انظر جدول التصويت في ص ٣٧٥.

ـ قرارات الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية.

2 - U.N., Press Release GA/6161, Jan 7, 1980.

ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(٢٢) ص ٤٧١، (٣٤) ص ١٠ ـ ١٢، (٣٩) انظر ص ٣٦٩ ـ ٣٧١، (٤١) انظر ص ٣٧٠، (٦٠) ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

3 - U.N., Press Release GA/6375, Jan21, 1981.

(٢٣) انظر قرارات الدورة، (٤٣) ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣، (٦١) ص ٣٧٤ـ ٣٧٥.

ـ قرارات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية.

4 - U.N., Press Release GA/6546, Jan4, 1982.

ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(٤٤) ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، (٦٢) ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣، (٦٣) ص ٣٩٣.

ـ قرارات الدورة السابعة والثلاثين للجمعية.

5 - U.N., Press Release GA/6787, Jan, 1983.

ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(١٧) انظر ص ٤٦٧ ـ ٤٦٩ وتقدر نسبة مساهمات الدول الاعضاء في مجلس التعاون كما يلي :

السعودية ٨٦,٠ ٪ ـ الامارات ١٦,٠ ٪ ـ قطر ٠٣,٠ ٪ ـ ٠١,٠ ٪ حصة كل من عمان والبحرين ـ الكويت ٢٥,٠ ٪ .

(١٨) ص ٤٦٩ ، (٢٤) قرارات الدورة، (٢٥) انظر ص ٥٤٣ ، (٢٦) انظر ص ٥٤٥ .

(٤٥) انظر ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠ ، (٦٤) انظر ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ ، (٦٥) راجع قائمة التصويت ص ٤٤٢ .

ـ قرارات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية .

6 - U.n., Press Release GA/6935, Jan13, 1984.

ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(١٧) انظر ص ٥٤٠ ، (٤٧) ص ٤٣١ ـ ٤٣٢ ، (٦٦) راجع قرارات الجمعية .

7 - U.N., Press Release GA/7095, Jan 21, 1985.

ويتناول هذا المصدر الهوامش الآتية :

(٢٨) انظر قرارات الدورة، (٤٨) ص ٤٨١ ـ ٤٨٢ .

٩ ـ الهامش رقم (٩) انظر مجلة المستقبل العدد ٣٦٩ في ١٧/٣/١٩٨٤ م ـ ص ٣٠ .

١٠ ـ الهامش رقم (١٠) انظر مجلة الدستور ١٧/٣/١٩٨٤م ـ ص ١٨ .

١١ ـ الهامش رقم (١١) « لمزيد من التفاصيل انظر مجلة التضامن » ـ العدد ٧٩ في ١٢/١٠/١٩٨٤ م، ص ٢٢ ، والهامش رقم (٣٠) انظر العدد ٦٠ من المجلة المذكورة الصادرة في ٢/٦/١٩٨٤م، ص ٣٧ .

١٢ ـ الهامش رقم (٣٧) راجع الوقائع مجلة الأمم المتحدة . السنة الخامسة . العدد الأول . ص ٨٣ ـ ٨٤ .

١٣ ـ الهامش رقم (٤٦) « راجع المقال القيم الذي كتبه الدكتور محمود بنونه دفاعاً عن رأى المغرب في الحولية الفرنسية ، A.F ١٩٨١ م ص ١ وما بعدها .

١٤ ـ الهامش رقم (٤٩) « انظر في ذلك مقال Damis على الصفحات ٤٤ ـ ٥٥ في M.E.I. Sumer 1985 بعنوان :

Morocco, Libya and the Treaty of Union.

١٥ ـ الهامش رقم (٥٠) « راجع المشكلة »

Paul D.Elliott, The East Timor

Dispute, The Intr. and Comparative Law Quarterly, Vol. 27, Jan. 1978, pp. 238-249. Jean-Francois Guilhaudis, La Question de Tim, Annuaire Francais de Droit Intr. Vol. XXIII, 1977, pp. 307-324.

والهامش رقم (٥٤) انظر خلفية هذه الحركات على سبيل المثال في مقال اليوت، المرجع السابق ص ٣٣٨ ومابعدها، ورقم (٥٥) مقال اليوت السابق، ص ٢٤٠ ورقم (٥٦) راجع تفاصيل ذلك في المرجع السابق ص ٢٤١ ـ ٢٤٢، ورقم (٥٧) راجع نقضا للحجج الاندونيسية في المقال السالف الإشارة إليه في المرجع السابق ص ٢٤٢ وما بعدها.

١٦ ـ الهامش رقم (٦٨) راجع « بيانات وقرارات » مؤتمرات القمة والخارجية ٦٩ ـ ١٩٨١ م الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي ص ١١٦، كذلك القرار رقم ٦/٤ ـ س ص ١٢٨، ص ١٩٩.

والهامش رقم (٧٠) « راجع البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن المنعقد في طرابلس من ١٦ ـ ٢٢ / مايو/ ١٩٧٧ م، وكذلك الفقرة الأخيرة من قرار نفس المؤتمر رقم ٨/٦ ـ س ص ٢٠٤ من بيان وقرارات القمة ووزراء الخارجية.

والهامش رقم (٧١) راجع البند ١٦ من البيان المشار إليه بعاليه ص ٢٣٦

والهامش رقم (٧٢) راجع البند ٣٠ من البيان بعاليه ص ١٧٣.

١٧ ـ الهامش رقم (١٤) « انضمت امارات الخليج الأربع الأخرى للأمم المتحدة » في التواريخ التالية :

البحرين وقطر ٢١ /سبتمبر، عمان ٧/أكتوبر، أما الامارات العربية المتحدة فقد إنضمت للأمم المتحدة في ٩/ ديسمبر/ ١٩٧١م.

١٨ ـ الهامش رقم (٣١) « سنشير فيما بعد للمشكلة القبرصية ـ بايجاز ـ في منظمة المؤتمر الإسلامي ويلاحظ أن دكتتاش يعتقد أن المنظمة ـ بسبب وجود أغلب أعضائها في حركة عدم الانحياز ـ لم تشأ أن تتجاوز حدود مساعدة الطائفة التركية في قبرص في نطاق الدولة القبرصية الواحدة، ولعدم فهم هذه الدول لحقيقة المشكلة.

١٩ ـ الهامش رقم (٣٥) « كانت جيبوتي في البداية ضد الدول المعارضة للقرار ولكنها

أبلغت الأمانة العامة بعد التصويت أنها كانت تنوى الامتناع عن التصويت. أما بقية الدول المعارضة فهي بنجلاديش وباكستان والسعودية وتركيا.

٢٠ ـ الهامش رقم (٤٠) « والاسم الكامل بالاسبانية » هو

Frente pouplar para la Liberacion de Saguia el-Hamra de Rio de Oro.

٢١ ـ الهامش رقم (٤٢) « لم تعترض من الدول الافريقية فعليا سوى ثلاث دول، وقليل منها امتنع عن التصويت أو تغيب بل ان بعض من تغيب أبلغ بنيته في تأييد القرار.

٢٢ ـ الهامش رقم (٥١) Frente Revolucionaria Timor Leste

٢٣ ـ الهامش رقم (٥٢) Unias Democratica Timorense

٢٤ ـ الهامش رقم (٥٣) Associacas Popular Democratica de Timor

٢٩ ـ الهامش رقم (٦٧) راجع نص إتفاقية وجيزة بين ليبيا والمغرب.

٣٠ ـ الهامش رقم (٦٩) « فقد انعقدت اجتماعات الجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة في الجزء التركي القبرصي عام ١٩٨٣م، وأعلنت حكومتها عن إجراءات لمقاطعة إسرائيل وفقاً لمطالب وقرارات الغرفة الإسلامية. كما أن سلطات الاقليم المذكور قد أعلنت عن تبرعها لأنشطة بعض أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي ورغم كل ذلك فإن هذا الأقليم ليس دولة في نظر المنظمة وبالتالي ليس عضواً فيها، في حين أن قبرص التركية عضو في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ».